

بروست، كيمبرلي (كندا)

[Arabic]

[الأصل: بالإنكليزية]

بيان المؤهلات

بيان يتم تقديمه عملاً بالفقرة 4(أ) من المادة 36 من نظام روما الأساسي والفقرة 6 من قرار جمعية الدول الأطراف بشأن إجراءات تقديم ترشيحات وانتخاب القضاة للمحكمة الجنائية الدولية (ICC-ASP/3/Res.6).

قررت حكومة كندا ترشيح السيدة كيمبرلي بروست لانتخابها كقاضية للمحكمة الجنائية الدولية للفترة من عام 2018 إلى عام 2027. وستجري الانتخابات خلال الدورة السادسة عشرة لجمعية الدول الأطراف في كانون الأول/ديسمبر 2017. يتم ترشيح السيدة بروست لإدراجها في القائمة ألف، عملاً بالفقرة 5 من المادة 36 من نظام روما الأساسي. وتمت الموافقة على ترشيحها هذا وفقاً للإجراء المنصوص عليه في الفقرة 4 (أ) '2' من المادة 36، عقب قرار المجموعة القومية الكندية لمحكمة التحكيم الدائمة.

وبصفتها عضواً في نقابة المحامين في كندا العليا، مع ما يقرب من 19 عاماً من الخبرة في مجال الممارسة الجنائية المحلية، تمتلك السيدة بروست المؤهلات اللازمة المطلوبة في كندا للتعين في أعلى منصب قضائي. إنها تتحدث باللغة الإنجليزية كلغتها الأم، ولها مستوى متقدم من اللغة الفرنسية.

إن السيدة بروست هي مواطنة كندية ولا تملك جنسية أية دولة أخرى. إنها ملتزمة للتفرغ للعمل بدوام كامل عندما يتطلب عبء عمل المحكمة ذلك.

تفي السيدة بروست بمتطلبات الفقرة 3 من المادة 36، وسيكون من شأن مؤهلاتها وخبرتها الاستثنائية أن تجعلها مساهمة قيمة في المحكمة والمساعدة في تعزيز أهداف وقيم نظام روما الأساسي. ويتسق ترشيحها أيضاً مع التزام كندا والدول الأطراف الأخرى بتحقيق التوازن بين الجنسين في المحكمة.

وتتمتع السيدة بروست بالمقام الجيد بأنها شخصية تتحلّى بالأخلاقيات الرفيعة، وعدم التحيز والنزاهة. لقد كانت حياتها المهنية التي تبلغ 35 عاماً منقسمة بالتساوي بين الممارسة ضمن كندا والخدمة مع المنظمات الدولية، لقد أثبتت خلفيتها وخبرتها كفاءة راسخة في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية بحيث أنها قامت بالممارسة على نطاق واسع في هذا المجال على الصعيدين المحلي والدولي، وذلك في معظم سيرتها المهنية.

لقد عملت السيدة بروست لمدة 19 عاماً لدى وزارة العدل الكندية في عدد متنوع من الأدوار ذات الصلة. لقد بدأت حياتها المهنية كمدرسة عامة، حيث قامت بتقديم عدد كبير من القضايا ضمن الاختصاص الاتحادي وتقديم الحجج بشأنها، سواء كان ذلك في مستوى المحاكمات أو الاستئناف. ومما له الصلة بشكل خاص هو خدمتها لدى قسم الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب الذي تم

إنشائه حديثاً. وبهذه الصفة، تولت قيادة فريق لإعداد وتحليل الحالات المحتملة للمقاضاة، وتطوير خبرة خاصة فيما يتعلق بالملاحقة القضائية لقضايا جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

وخلال فترة عملها لدى وزارة العدل، عملت السيدة بروست أيضاً على نطاق واسع في مجال التعاون الدولي في المسائل الجنائية، وعملت لمدة ثمانية سنوات في منصب مديرة مجموعة المساعدة الدولية (IAG)، وسلطة كندا المركزية لتسليم المجرمين وجمع الأدلة الدولية (المساعدة القانونية المتبادلة). وباعتبارها ممارسة في هذا المجال، اكتسبت معرفة معمقة في ممارسات وإجراءات القانون الجنائي على الصعيد المحلي وبموجب مختلف التقاليد القانونية في العالم.

وتم تعزيز هذه المعرفة بالقانون المقارن الدولي في سياق القانون الجنائي من خلال المشاركة في التفاوض بشأن أكثر من 40 معاهدة ثنائية حول تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة. وكانت السيدة بروست أيضاً عضواً في الوفد الكندي للتفاوض بشأن اتفاقيات القانون الجنائي المتعدد الأطراف، ومن أبرزها نظام روما الأساسي الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات وأركان الجرائم المتعلقة به.

وعقب مسيرتها المتميزة في وزارة العدل الكندية، عملت السيدة بروست على نطاق واسع على الصعيد الدولي. لقد كانت قاضية في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وكانت أول محققة في شكاوى المظالم للجنة العقوبات المفروضة على تنظيم القاعدة من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كما أنها قامت بإدارة قسم المشورة القانونية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجرائم، وكانت رئيسة قسم القانون الجنائي لأمانة الكومنولث. إنها تشغل حالياً منصب رئيسة هيئة الرئاسة لرئيس المحكمة الجنائية الدولية.

وفي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، عملت السيدة بروست لمدة أربعة سنوات كقاضٍ وصي، حيث ترأست محاكمة متعددة المتهمين في المحكمة الخاصة بقضية بوبوفيتش وآخرين. كانت هذه القضية تنطوي على ادعاءات متعددة حول ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وفي حالة خمسة من المتهمين ارتكاب الإبادة الجماعية فيما يتعلق بأحداث في سريرينيتسا وزيبا وفي البوسنة والهرسك في عام 1995. كما أنها قامت أيضاً بإدارة الأعمال التحضيرية السابقة للمحاكمة كقاضٍ منفرد وعملت كقاضيا رئيساً خلال المرحلة التمهيدية في قضية المدعي العام ضد تولىمير الذي كان المتهم فيها يمثل نفسه. ونتيجة لهذا الدور مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإنها لم تكتسب الخبرة القضائية فحسب، بل اكتسبت خبرة متخصصة في مجال العمل القضائي في محكمة دولية خاصة، وهي محكمة دولية هجينة في طبيعتها التي تستخدم القانون الجنائي وإجراءات ناشئة عن تقاليد قانونية مختلفة. إن هذه الخبرة لا تقدر بثمن بالنسبة لقاضٍ لدى المحكمة الجنائية الدولية الذين سيطلب منهم العمل في محكمة هجينة ومتنوعة في مبادئها وممارساتها بشكل مماثل.

وخلال الفترة التي عملت فيها في أمانة الكومنولث ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، قامت السيدة بروست بتخطيط وتقديم عدد من البرامج الرامية إلى مساعدة الدول على تطوير نظمها للعدالة الجنائية. وقد اكتسبت خبرتها الكفاءة والخبرة في مجال القانون الدولي، خاصة في مجالات القانون الجنائي الدولي، والقانون الإنساني الدولي، والتعاون الدولي في المسائل الجنائية.

وبصفتها كقاضية في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن المسائل الموضوعية التي تناولتها في قضية بوبوفيتش وآخرين. والتي تناولتها في نهاية الأمر بحكم يتكون من 1000 صفحة الذي شمل تطبيق القانون الجنائي الدولي وتعريف القانون الإنساني

الدولي والمبادئ والاجتهادات القضائية. وقامت السيدة بروس، في عملها كمدعية عامة في كندا في قسم الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، باستعراض أجزاء هامة من محاضر وقرارات نيورمبرغ وطوكيو وكتبت فتاوى قانونية واسعة تتناول تفسير وتطبيق مبادئ القانون الإنساني الدولي في سياق التشريع الكندي. ومن خلال عملها مع مجموعة المساعدة الدولية ومع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومع الكومنولث، إنها معترف بها بأنها خبيرة في مجال تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة، وهو عنصر أساسي من عناصر القانون الجنائي الدولي.

كما أن خبرة السيدة بروس في مجال القانون الدولي تمتد على وجه التحديد إلى القانون الموضوعي والإجراءات المطبقة على المحكمة الجنائية الدولية. وبالإضافة إلى مشاركتها في المفاوضات المتعلقة بإنشاء المحكمة واعتماد إطارها القانوني، فقد عملت على التشريع الكندي، وعلى الصعيد الدولي، على تشريع نموذجي نيابة عن الكومنولث، من أجل شمل نظام روما الأساسي ضمن القانون المحلي. وقد أعطتها منصبها كرئيسة هيئة الرئاسة لرئيس المحكمة الجنائية الدولية المعرفة العميقة عن أعمال المحكمة وهيكلها. كما أنها كتبت وألقت محاضرات على نطاق واسع بشأن عدد من المواضيع ذات الصلة بالمحكمة.

واستناداً إلى اختصاصها في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية، فإن حكومة كندا واثقة من أن السيدة بروس تمتلك المعرفة والخبرات اللازمة لترتقي بأهداف وقيم نظام روما الأساسي. ومن شأن خبرة السيدة بروس الواسعة سوية مع مؤهلاتها الاستثنائية أن تجعلها مشاركة ممتازة وقيمة في أعمال المحكمة وفي العدالة الجنائية الدولية على نطاق أوسع.